الاعتماد الأكاديمي حقائق اقتصادية في التجربة الأمريكية

م د . عادل مجيد العادلي*

المستخلص:

لقدَ أصبحت كلمة الجودة (Quality) اصطلاح لكل عمل أو خدمة ذات تميز وقد أخذت الكلمة مجالاً كبير في إصلاح وتطور قطاع التعليم من خلال الاعتماد الأكاديمي (Academic accreditation) في ظل العولمة (Globalization). لذا ساهم الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم عبر ضمان جودة مخرجاتها في النهوض بقطاع التعليم ومواكبة احتياجات سوق العمل العالمي من مختلف التخصصات وبالتالي ساهم في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي في المجتمعات كما تناول البحث الدوافع الاقتصادية والمعرفية التي تسعى لها جميع مؤسسات التعليم لضمان الجودة (Quality assurance) من خلال الانتساب إلى هيئة اعتماد(council accreditation) وطنية أو خارجية متخذة من معاييرها منطلقاً لتحقيق الاعتماد الأكاديمي سواء كان مؤسسي أو برامجي أو مهني . وأخيرا تطرق البحث بالتحليل التجربة الأمريكية في مجال ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي كونها من التجارب الرائدة في هذا المجال والى ابرز مؤسسات الاعتماد الأكاديمي فيها.

Academic accreditation economic facts in American experiment

Abstract:

Quality term becomes very important one for only special work or service where it extends to the development of the education sector through academic accreditation under Globalization , Academic accreditation contributes , through assurance of their output of quality in raising and developing of education sector and coping with the needs of world work market and then in achieving development and economic development in societies. This study discusses the cognitive and economic motives seeking by all of education institution of quality assurance through affiliation with national and international accreditation council by depending on its standards for achieving Academic accreditation, finally this study discusses the American experiment in the field of Academic accreditation and quality assurance because its one of leading experiments in this field besides prominent Academic accreditation institutions.

المقدمة:

من أبرز المبررات التي ساهمت العولمة في انتشارها بشكل سريع موضوع الجودة وضمانها في قطاع التعليم وواحد من أبرز دوافعها محاولة توحيد المعايير عالميا لمختلف التخصصات من خلال توحيد المقررات والمناهج وساعات الدراسة ولمختلف المراحل الدراسية وبخاصة التعليم العالي

* وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ جهاز الاشراف والتقويم العلمي

والخدمات المقدمة التي تخص الطالب من ناحية المعارف والمؤهلات والتدريسي وعلاقة كل ذلك بسوق العمل.

ومن أبرز المبررات لتطبيق الجودة في قطاع التعليم وفي مختلف البلدان تتمثل في رغبة الجامعات في التغلب على الصعوبات التي تواجهها والمتمثلة في الاختلال في الادارة التنظيمية وارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين وارتفاع كلفة التعليم ([1]).

لقدً عُرف العقد الأخير من القرن العشرين بعقد الجودة إذ أصبحت كلمة الجودة (Quality) اصطلاح لكل عمل أو خدمة ذات تميز وقد أخذت الكلمة مجالا كبيراً في اصلاح وتطور قطاع التعليم إذ يسرت عملية انتقال الطلاب من وإلى الجامعات في العالم متجاوزة الحدود الجغرافية إلى العالم الافتراضي من خلال التعليم عن بعد باستخدام التكنولوجيا وفي أرقى الجامعات، إن ضمان الجودة (Quality assurance) تدفع الجامعات والكليات للانتساب إلى هيئة اعتماد(council accreditation) قد تكون وطنية أو خارجية لتطبيق معاييرها وهذا ما تعارف علية بالاعتماد المؤسسي أي اعتماد المؤسسة سواء كانت تلك المؤسسة مدرسة أو معهد أو كلية أو جامعة أو من خلال اعتماد برنامج ما في تلك المؤسسة وهو ما يطلق عليه بالاعتماد البرامجي.

مشكلة البحث:

لقد شكلت العقود الأخيرة من القرن العشرين سعياً حثيثاً نحو تبني تطبيقات الجودة في كل المجالات ، رغم إن تلك التطبيقات قد ابتدأت في الجانب الاقتصادي لكن نظرا للمزايا التي حققتها فقد تم تعميمها على جميع القطاعات ومنها قطاع التعليم إذ حققت البلدان المتقدمة الصناعية نتائج باهرة من تطبيقها ومتابعة تطورها من خلال مؤسسات الاعتماد الأكاديمي التي نشئت لهذا الغرض، بينما لا تزال أغلب البلدان النامية لم تبدأ بتطبيق الجودة في قطاع التعليم ولم تنشأ مؤسسات اعتماد أصلاً مما يعني أن هناك مشكلة تستدعي البحث والتحليل.

فرضية البحث:

استند البحث إلى فرضية مفادها أن تشكيل مؤسسات للاعتماد الأكاديمي يمكن أن يحقق ضمان جودة مخرجات في قطاع التعليم والسير بخطوات متسارعة لعملية التنمية الاقتصادية في ظل تحول العالم نحو أنتاج سلع وخدمات معرفية تتخذ من التعليم والمعرفة الأساس في إنتاجها.

([1]) سهيلة محسن كاظم الفتلاوي، الجودة في التعليم المفاهيم، المعايير المواصفات المسؤوليات، دار الشروق، ،ط1،عمان، الأردن، ،2008 ، ص82.

أهمية البحث:

إن الأهمية تبرز في كون موضوع ضمان جودة التعليم والاعتماد الأكاديمي موضوعاً يتسم بالحداثة من حيث التطبيق في أغلب البلدان وانه يتطلب جهود كبيرة، لا تقتصر على بناء مؤسسات الاعتماد وحدها بل الحاجة وعي المجتمع بأهمية تطبيقات الجودة في تحقيق التنمية الشاملة، كما إن أهمية البحث تتناول التحري عن الجانب الاقتصادي عند تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي من قبل المؤسسات التعليمية.

هدف البحث:

التعرف على المبررات لسعي المؤسسات التعليمية لضمان الجودة التعليمية عبر إكتساب الاعتماد الأكاديمي. وهل إن بناء مؤسسات الاعتماد الأكاديمي يساهم في النهوض بقطاع التعليم، كما يهدف البحث التعرف على آليات عمل مؤسسات الاعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية.

أولا: الاعتماد الأكاديمي- المفهوم – الرسالة- الرؤية -الأهداف:

1. مفهوم الاعتماد الأكاديمي: (Academic accreditation concept)

الاعتماد في اللغة : الإجازة والتفويض، والاعتماد يعني : مجموعة العمليات التي تقوم بها الجهة المنوط بها الاعتماد الأكاديمي من أجل التحقق أن جامعة أو كلية أو مؤسسة من المؤسسات التعليمية والتربوية تتحقق فيها الشروط وتتوفر لها الإمكانيات المادية والبشرية وبما يتناسب مع الأهداف التي تسعى هذه المؤسسة التربوية لتحقيقها في طلابها أو في المتدربين فيها . كما يعرف الاعتماد بأنه: عملية تقويم عمل المؤسسة أو وحدة التدريب داخل المؤسسة من قبل هيئة اعتماد أكاديمي، تتحقق بشكل دوري على المؤسسة من خلال زياراتها الدورية من مدى تطبيقها للمعايير. المعتمدة كما تبحث مؤسسات الاعتماد في مدى امتلاك المؤسسات التعليمية لأنظمة ضمان الجودة والتحسن المستمر لأنشطتها الأكاديمية وفقاً للضوابط المعلنة والتي تنشرها هيئة الاعتماد([1]).

إن الاعتماد الأكاديمي(Academic accreditation) يتناول الاعتراف الذي يمكن أن تحصل عليه المؤسسة فيما إذا أثبتت قدرتها في الإيضاح عبر عملية التوثيق بان برامجها مستوفية للمعايير المعلنة. كما عرف من قبل وزارة التعليم الأمريكية بأنه اعتراف هيئة الاعتماد لحصول المؤسسة التعليمية أو البرنامج على مستوى مقبول من التعليم والمعرفة لقبول خريجيها في مؤسسات التعليم

([1]) د. لمياء محمد احمد، نظم الجودة ومتطلبات تسويق الخدمات التعليمية، المكتبة المصرية،المنصورة، ط1 ،2009، ص5.

العالي الأخرى أو للحصول على حق لممارسة المهنة وان هدف الاعتماد هو التأكد من أن التعليم المقدم من قبل مؤسسات التعليم العالي يرتقي لمستويات مقبولة من الجودة ([1]).

أما بالنسبة لعملية الاعتماد البرامجي فهو يتناول كل برنامج يجب أن يصل إلى مستوى معياري محدد (Certain standard) عن طريق مجموعة من الإجراءات والأنشطة المؤسسية الموجهة نحو النهوض والارتقاء، وترتبط عملية الاعتماد بعملية منح الترخيص من قبل هيئة إلى المؤسسة التعليمية كونها حققت المتطلبات والشروط المحددة من قبل هيئة الاعتماد. وبشكل عام إن منهجية الاعتماد تتكامل من خلال خمس مراحل أساسية وهي كالآتي([2]) :

أ. وضع الأسس والمعايير وتعديلها وتطويرها

ب. إجراء التقييم الذاتي.

ت. إجراء التقييم الخارجي

ث. إتخاذ القرار وتعمم النتائج.

ج. إعادة التقييم.

2. **الرسالة ،الرؤية ـ الأهداف**(Mission , Vision, Goals)

من البديهيات التي تتناولها وتركز عليها مؤسسات الاعتماد الأكاديمي موضوع التناسق والانسجام بين الرؤية والرسالة والأهداف التي نشأت من أجلها المؤسسة والتي تسعى لتحقيقها، فرسالة المؤسسة الجامعية (Mission) تعني تلك الخصائص الفريدة في المؤسسة والتي تميزها عن باقي المؤسسات المماثلة لها، وهي تعبر عن فلسفتها التي تحاول إسقاطها على المجتمع، أما رؤيتها (Vision) فهي تشير إلى سبب تواجدها والحالة المثالية التي تبغي بلوغها انطلاقا من حاجة البيئة التي تعمل خلالها على تلبية احتياجات المجتمع ومتطلباته من المؤسسات التعليمية لذا فان تحديد الرؤية والرسالة للمؤسسة بكلمات دقيقة وملخصة وواضحة ينمي الحافز لدى الافراد للتعامل مع المؤسسة، في حين تشتق عملية تصميم الأهداف (Goals) من الرسالة والرؤية وهي تتأثر بقيم الادارة العليا للمؤسسة وتوجهاتها. كما يجب أن تكون الأهداف واقعية وان تكون ممكنة البلوغ والتحقق وان تركز على النتيجة المستهدفة وليس على كيفية بلوغها وان يشارك كافة العاملين في المؤسسة في وضع تلك الأهداف.

([1]) http://ope.ed.gov/accreditation/GetDownloadFile.aspx

([2]) د. سهيلة محسن كاظم الفتلاوي، مصدر سابق، ص33.

إن عملية التناسق بين الثالوث (الرسالة والرؤية والأهداف) تعد غاية في الأهمية وان اختيار الكلمات والمعاني الواضحة والبسيطة في التعبير عنهما تشكل الأساس لنجاح أو فشل المؤسسة التعليمية واستمرارها.

وعند وضع الرسالة والأهداف للمؤسسة التعليمية يجب تناول النقاط الآتية ([1]):

أولا: أن تكون الرسالة واقعية تأخذ بنظر الاعتبار القدرات والإمكانيات والمعوقات المرتبة بالموارد

ثانياً: عدم تناقض المطالب التي تفرضها الرسالة على المؤسسة

ثالثاً: أن تنظر الرسالة للمؤسسة على أنها وحدة متكاملة

رابعاً: أن تكون عرضة للفحص الدوري والتجديد المستمر

خامساً: يجب أن تعمل رسالة المؤسسة الجامعية على وصف الوضع الراهن للمؤسسة وتوجهها المستقبلي والإعلان عن سبب وجودها وتحديد أغراضها وبيان الأنشطة الموجهة نحو إنجاز هذه الأغراض

سادساً: إن الرسالة هي السبب الجوهري لبداية المؤسسة الجامعية وأساس وجودها، وعلى ضوء توجهات الرسالة تبنى الأهداف والسياسات والإستراتيجية.

سابعاً: وان الرسالة تركز على الآتي:

- **أ. موقف المؤسسة التعليمية في المجتمع أي تحديد القطاعات والمؤسسات التي تستفيد من خريجي هذه المؤسسة فضلا عن تحديد العدد المطلوب منهم**
- **ب. الابتكار أي تحديد اهتمام المؤسسة الجامعية بإعداد القوى البشرية التي تتلاءم والعولمة والبحث العلمي الذي يساهم في تطوير المجتمع وإيجاد الحلول لمشاكله**
- **ت. الإنتاجية أي الطريقة التي يتم خلالها تقويم الكفاءة الداخلية والخارجية للمؤسسة الجامعية**
- **ث. المصادر: وتعني بقدرة المؤسسة على الحصول على الموارد واليات استخدامها.**
- **ج. مستوى أداء العاملين بالمؤسسة أي وضع المعايير يمكن من خلالها تقييم مستوى أداء الإداريين وأعضاء هيئة التدريس ومعايير تكوين البرامج التدريبية اللازمة لتطوير أداء العاملين**
- **ح. المسؤولية الاجتماعية : أي دور المؤسسة في إشباع حاجات المجتمع.**

([1]) د. حسن مختار حسين، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، شركة دلتا سلطنة عمان مسقط، ط2 2009 ، ص277–280

3. رسالة الجامعات في المجتمعات:

لقد حددت رسالة الجامعة بشكلها التقليدي في(التدريس والبحث العلمي، وخدمة المجتمع) ويمكن تناول رسالة الجامعات في المجتمعات في النماذج الآتية ([1]):

أ. الأنموذج الفرنسي (النابليوني) يستخدم الجامعة في تحديث المجتمع بما تمتلكه من قدرة على تمويل الأنشطة الأكاديمية، واستخدام القانون في توزيع الموارد المخصصة من قبل الدولة للتعليم العالي ونشره في البلاد.

ب. الأنموذج الألماني (الهامبلوات) فهو يشير إلى جامعة البحوث التي تساهم في تطوير أفاق البحوث المعرفية إذ تهتم الجامعة بالحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس وإجراء بحوثهم دون تدخل الحكومة بل إن الحكومة تكفل حرية التعليم والتعلم داخل الجامعات لإثراء البحوث. وقد اختصر رسالة الجامعة في وظيفتين (التدريس والبحث) .

ت. الأنموذج الأمريكي: يرى إن رسالة الجامعة يجب أن تركز على ربط مخرجات الجامعة باحتياجات السوق ويؤكد هذا الأنموذج على ثلاث وظائف للجامعة:

1. التأكيد على المعرفة المفيدة
2. ارتباط المعرفة بالمجتمع المحلي
3. ارتباط التعليم العالي باقتصاد الدولة.

ث. الأنموذج البريطاني: ويرى إن وظيفة الجامعة يحب تساهم في أحداث تطور شخصي للطلبة وتمكينهم من بعض المهارات الفكرية والإبداعية والعملية، لذا فان الإقامة داخل الجامعة لكل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس شرطا أساسياً لنمو الحرم الجامعي.

وفي العقدين الأخيرين من القرن العشرين حيث التحولات المعرفية التي طورت رسالة الجامعة ووظائفها في مجالات تتناول (التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع، توسيع نطاق جودة الخدمات الجامعية.

ج. أما الأنموذج الذي اعتمدته اليونسكو فيرى إن من وظائف الجامعات هي(أحداث تنمية مجتمعية، تدعيم الاستقلال الذاتي للجامعات، أحداث تلاحم اجتماعي، توسيع نطاق الاستفادة من التعليم الجامعي للمواطنين. ولإصلاح الجامعات فقد طرح خلال مؤتمر اليونسكو عدد من التدابير لإجراء الإصلاحات منها الآتي([2]):

1. إعادة تعريف الجامعات لرسالتها وعملياتها ومصادر تمويلها

([1]) د. لمياء محمد احمد، مصدر سابق، ص 239–240

([2])منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2012 ، باريس فرنسا، ط1، 2012 ، ص416 .

2. اقتراح عدد من خطط العمل التي تمكن الجامعات من القيام بدور محوري في بناء المجتمع المعاصر
3. تقديم الخدمات الأساسية والتطبيقية والنفعية والاستشارية.

وفي مجال برامج التعليم العالي فان التقرير العالمي لليونسكو لعام 2012 والذي يتكون من ستة مستويات تعني بالتعليم فالمستوى الخامس من التقرير وفي الفقرة (أ) يتناول التعليم العالي وهو ينطلق من النظر إلى إن برامج التعليم العالي يجب أن تتألف من أساس نظري واسع يرمي إلى تهيئة مؤهلات كافية للانخراط في برامج البحث المتقدمة والمهن والتي تستلزم مهارات عالية، أما الفقرة (ب) فتتضمن برامج ذات طابع عملي اكبر وتتسم بدرجة عالية من التخصص التقني أو المهني أما المستوى السادس المرحلة الثانية فهي تتضمن برامج مخصصة للدراسات المتقدمة والبحوث الأصلية والتي تؤدي إلى نيل مؤهلات متقدمة في البحث.

ثانيا: آليات التخطيط ودوافع الطلاب

إن الإرادة تسبق تحقيق أي هدف ترغب المؤسسة من خلاله خدمة المجتمع وهي تسبق عملية التخطيط رغم أهمية الأخير لعملية الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم، ويعد من الأساسيات للنشاط الإنتاجي بكل أشكاله (السلعي ، الخدمي) إذ يشكل التحسن المستمر إستراتيجية تنافسية شاملة للمنظمات وان عملية التخطيط العلمي للمؤسسة التعليمية تتضمن النقاط الآتية ([1]).

1. الأهداف المطلوب تحقيقها من خلال الجودة
2. مراحل العمليات التي تمثل الممارسة العملية للتنظيم
3. إسناد المسؤوليات والسلطة والوسائل من خلال المراحل المختلفة للمشروع
4. الإجراءات والتعليمات المدونة والمخصصة للتطبيق
5. برامج التجربة والرقابة والفحص والتدقيق في المجالات المعينة، مثل مجال التصميم والتطوير
6. إجراءات مكتوبة تخص التغيرات والتعديلات التي ستطرأ على خطة الجودة تواكب التقدم المتحقق
7. طريقة تسمح بقياس درجة تحقيق أهداف الجودة
8. إجراءات أخرى ضرورية لبلوغ الأهداف

إن الطالب يبحث عن جودة التعليم في الجامعات والكليات المعتمدة انطلاقا من قدرت تلك المؤسسات التعليمية على تلبية وإشباع حاجاته والمتمثلة بالآتي([2]):

1. أن تقدم تلك المؤسسات أفضل خدمات تعليمية وبحثية واجتماعية وثقافية.

([1]) د .خضير كاظم حمود، إدارة الجودة الشاملة ، دار المسيرة للنشر، عمان ط1، 2009 ، ص75-97.

([2]) د. حسن مختار حسين، مصدر سابق ، ص 174

2. اقل كلفة ممكنة للحصول على تلك الخدمات من قبل المؤسسة التعليمية
3. أعلى مستوى من الجودة في الخدمات المقدمة له.
4. الأمان والاطمئنان في المؤسسة التعليمية.
5. الاحترام والولاء والانتماء للمؤسسة التعليمية.
6. ثقته في النظر إلى المستقبل بأنه سيكون أكثر تفاؤلا في الحصول على وظيفة ذات اجور أعلى وحياة سعيدة.

المبحث الثاني، الاعتماد الأكاديمي المبررات ـ الهيئات ـ والمعايير

أولا، أشكال الاعتماد الأكاديمي،

بشكل عام فان الاعتماد الأكاديمي عالمياً ينحصر في ثلاثة أشكال وهي كالآتي([1]):

1. الاعتماد المؤسسي: إذ يتم اعتماد المؤسسة بأكملها ككل من قبل هيئة الاعتماد.
2. الاعتماد البرامجي: ويتم فيه اعتماد برامج محددة ضمن إطار المؤسسة ، حيث يتم تقويم وحدات أو برامج معينة داخل المؤسسة. ومن أبرز مؤسسات الاعتماد البرامجي في الولايات المتحدة الأمريكية :

أ. جمعية تطوير كليات الأعمال The Association to Advance (AACSB) Collegiate Schools OF Business

ب. مجلس اعتماد الهندسة والتكنولوجيا (ABET) accrediting agency for academic programs in the disciplines of applied science, computing, engineering, and engineering technology

3. الاعتماد المهني: ويتم من خلاله اعتماد برامج وإعداد وتنمية مهارات العاملين داخل المؤسسة.

ثانيا، المبررات الاقتصادية للاعتماد الأكاديمي،

إن تيارات العولمة الاقتصادية وعملياتها التي طالت العالم من خلال التوجه نحو تبني مفاهيم مثل (حرية السوق ، الخصخصة ، التحولات ديمقراطية، التقدم تكنولوجي، تسارع التطور في مجالات الاتصالات والمعلومات) قد أعطيا أهمية لعاملين أساسيين هما([2]):

([1]) للمزيد انظر
- د. لمياء محمد احمد، مصدر سابق، ص91–92.
- شبكة المعلومات الدولية(الإداري) الموقع الإلكتروني لهيئة اعتماد كليات إدارة الأعمال http://www.aacsb.edu/accreditation/
- شبكة المعلومات الدولية(الإداري) الموقع الإلكتروني لهيئة اعتماد كليات برامج الهندسة http://www.abet.org/accreditation/

([2]) د. عبد الوهاب جودة، عبد الرؤوف الضبع،، أضواء على جودة التعليم الجامعي، العالمية للنشر ، 2009، ط1 ، ص 27–31.

1.تزايد الأهمية المتعاظمة لدور البحث العلمي في تطوير الاليات اللازمة للتعامل مع العولمة وعملياتها المتعددة.

2.انحياز العولمة بشكل واضح للعالم الفني بمعنى إنها تعمل على زيادة تراكم في التقدم والثروة في الدول الغربية، بينما تراكم مزيد من التخلف والفقر في البلدان النامية.

إن العامل الاقتصادي هو دافع أساسي ومهم يتطلب عدم إغفاله عند البحث في مبررات ودوافع المؤسسات التعليمية في السعي لضمان جودتها من خلال حصولها على الاعتماد الأكاديمي. ففي الولايات المتحدة الأمريكية وهي الرائدة في مجال ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي تشترط الحكومة الفيدرالية على المؤسسات التعليمية الحصول على الاعتماد الأكاديمي فيما إذا رغبت الحصول على المنح الحكومية التي تقدم من الحكومة الفيدرالية، كما تشترط على الطلاب الراغبين للحصول على القروض أو المنح الدراسية لإكمال تعليمهم العالي في الجامعات والكليات الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي من مؤسسات الاعتماد المنتشرة في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن تجربة الإنفاق على التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية وتحديداً في مجال التعليم العالي تستحق الدراسة كونها نابعة من بلد يعتمد آليات اقتصاد السوق في كل قطاعاته ومنها قطاع التعليم، فبدلا من أن تقوم الدولة بتحويل الأموال المخصصة في الموازنة الفيدرالية لقطاع التعليم والبالغة نحو (16.2%) من الناتج المحلي الإجمالي والبالغة نحو (2.349) تريليون دولار سنوياً إلى وزارة التعليم للإنفاق على التعليم بشكل مباشر وهو ما يتنافى ودور الدولة في اقتصاد السوق لذا فإن القطاع الخاص يقوم بتلك العملية عبر التخطيط التأشيري وان عملية إنفاق الأموال الاتحادية المخصصة للتعليم تتم من خلال المنح الفيدرالية التي تقدم للمدارس والكليات المعتمدة من قبل مؤسسات الاعتماد فضلا عن تقديم المنح والقروض للطلبة الراغبين بالانتساب إلى تلك المؤسسات التعليمية المعتمدة دون أن يستلم الطالب المبلغ وإنما يتم تحويله إلى الكلية على أن يتم استرجاع مبلغ القرض بعد التخرج والدخول إلى سوق العمل وبهذه تضمن الدولة ان الأموال تذهب إلى الجهات المستفيدة دون حصول هدر في المال العام كونها تحث الطلبة في البحث عن التخصصات التي تتناسب وقدراتهم العلمية وحاجة سوق العمل من التخصصات المطلوبة

الشكل (1)

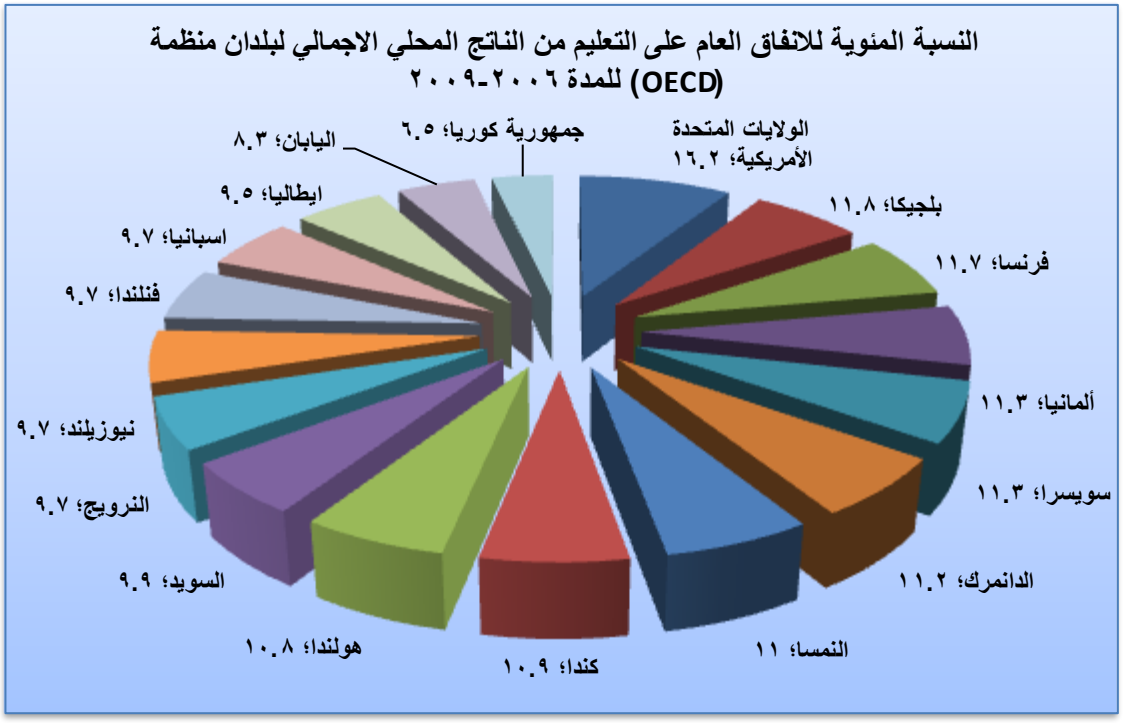

الشكل البياني من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات البنك الدولي

Resources: http://data.albankaldawli.org/indicator/SE.XPD.TOTL.GD.ZS:

إن حجم المبالغ التي تنفق على التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية بلغت (2.349) تريليون دولار سنوياً من اقتصاد يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي له عام 2008 أكثر من (14.5) تريليون دولار وهو يشير إلى الحجم الكبير والهائل للإنفاق على التعليم والشكل رقم(1) يوضح بشكل جلي نسبة الإنفاق على التعليم في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمدة 2006–2009. إذ تأتي بعد الولايات المتحدة الأمريكية بلجيكا بنسبة (11.8%) ثم فرنسا بنسبة (11.7%).

من هنا يتضح أهمية الإنفاق على التعليم باعتباره عامل أساسي يمكن أن يعرقل النمو الاقتصادي بالنسبة للبلدان الساعية إلى تحقيق التنمية، كما إن عدم وجود إستراتيجية واضحة المعالم للتعليم يمكن أن تساهم في النهوض بالموارد البشرية وبغض النظر عن توافر الموارد المادية من عدمها كون الكثير من التجارب أثبتت بان عدم توافر الموارد المادية لم يشكل سبباً معرقلا لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة، بل إن اهتمامها بالتعليم شكل المحور الأساسي في نهوضها، لذا لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة من دون إقامة نظام تعليمي متكامل يستهدف تحقيق رفاهة الإنسان.

لقد خلصت دراسة شملت (92) بلداً أكدت أهمية الاهتمام برأس المال البشري فقد ساهم في تحقيق النمو الاقتصادي بنسبة(65%) بينما ساهم رأس المال المادي بنسبة (16%) من هذا النمو ورأس المال بنسبة (16%). وتشير المعلومات التي تناولت أهمية التعليم لعملية التنمية فقد بينت أن زيادة نسبة (1%) من خريجي الثانوية في سوق العمل يقترن بزيادة تتراوح بين (6-15%) في الدخل الذي يحصل عليه أفقر (40%) من السكان، من هنا فان ضخامة تكاليف التعليم مبررة كون كلفة استمرار الجهل لا حدود لها([1]).

مما سبق يتضح قوة العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي والتي تنطلق من عد التعليم وجه من وجوه الاستثمار وليس إنفاق استهلاكي كونه يساهم في تطور إنتاجية المورد البشري في عالم يستخدم المعرفة في الإنتاج وهو لا يقل شأناً عن الاستثمار المادي إن لم يتفوق عليه، وان المنافع الاقتصادية لزيادة الاستثمار في التعليم تساهم في تسريع عملية التنمية الاقتصادية .

من هنا فان النظر إلى الإنسان بأنه وسيلة وغاية وهدف لعملية التنمية والتي تستوجب تعليمه وزيادة معارفه ومهاراته لأداء دوره في المجتمع وعدها عملية استثمارية في الموارد البشرية ترتبط ارتباطا مباشر بقدرته على زيادة الإنتاج كما ونوعا وما يترتب عليه من زيادة الدخل القومي التي تعد ضرورية لاطراد عملية التنمية الاقتصادية ([2]). من هنا يتضح أهمية الجانب الاقتصادي كونه محور أساساً وفاعلاً، في عملية جودة التعليم وضمانها بالنسبة للمؤسسة التعليمية ولمخرجاتها.

إن الاعتماد الأكاديمي يمكن أن يساهم في ردم الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل الذي يتسم بالتغيير السريع في احتياجات هذا السوق الناتجة عن العولمة ومتطلبات التقانات السريعة التطور ([3]).

لقد شكلت زيادة نفقات وتكاليف التعليم بكافة مراحله في أغلب البلدان مشكلة تمثلت في عجز أغلب البلدان النامية في تمويل النفقات المتزايدة مما ساهم في انتشار التعليم الخاص بشكل سريع في العالم فضلا عن سيطرة اقتصاد السوق وآلياته على الاقتصاد العالمي وانتشاره في قطاع التعليم ورغبة المؤسسات التعليمية في تحقيق مزيد من الأرباح في ظل منافسة محتدمة بين تلك المؤسسات والتي يرتبط بقائها في السوق على قدرتها في تحقيق التميز والتطور المستمر من خلال مزيد من الابتكار

([1])برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، خلق فرص للأجيال القادمة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،، أيقونات للخدمات المطبعية، الأردن، ص7 .

([2]) فليح حسن الغزي . دور التعليم في التنمية الزراعية في العراق، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية ، مركز البحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد الأول السنة الخامسة، 1977، ص81-82.

([3]) تقرير التنمية الإنسانية العربية المصدر السابق، ص13.

والاختراع والتي يظهر من خلال حصولها على الاعتماد الأكاديمي من هيئات الاعتماد المعترف بها. لذا أهتمت البلدان بجودة التعليم بكل مراحله كما أنها قامت ببناء مؤسسات وطنية للاعتماد الأكاديمي لمراقبة العملية التعليمية أو لجأت إلى هيئات اعتماد خارجية للتأكد من ضمان الجودة واعتماد تلك المؤسسات بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل والكامل للموارد في المؤسسات التعليمية بما يلبي رغبات وتطلعات المجتمع والسير بخطى سريعة لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة في البلدان النامية، كما أنها تهدف إلى استمرار التفوق في المجالات الاقتصادية في البلدان المتقدمة من خلال ربط مخرجات المؤسسات التعليمية بسوق العمل الذي أصبح مفتوح بفعل التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إن وجود هيئات للاعتماد في البلدان المتقدمة والنامية لا يقتصر على الجانب الأكاديمي فقط بل هو أصبح مطلب مجتمعي يشمل كل المؤسسات في المجتمع لبلوغ حالة الامثلية في استخدام الموارد والابتعاد عن الهدر فيها، لذا فهو يبدأ بالتعليم ويستمر لما بعد التعليم لاكتساب المعارف والمهارات وفي كل المهن.

لقد ساهمت العولمة في اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافة والتقانة ضمن أطار حرية الأسواق التي ساهمت في تجاوز الحدود القومية وانحسار كبير في سيادة الدولة([1]) .

وتبرز الشركات المتعدية الجنسية كمثال حي في استخدامها لا أعداد كبيرة من العمال في مشاريعها المنتشرة حول العالم فعلى سبيل المثال إن شركة (General Electric) الأمريكية المتخصصة في صناعة الالكترونيات يبلغ عدد العاملين لديها (293) ألف شخص وأن نحو (130) ألفاً منهم خارج الولايات المتحدة الأمريكية أما شركة(Siemens AG) الالمانية للصناعات الكهربائية الالكترونية فإنها تستخدم في مجموعتها (164) ألف شخص وأن (122) ألفاً منهم يعملون خارج ألمانيا. كما تنتج شركة (Rollei X) المتخصصة في إنتاج آلات التصوير نحو (60%) من إنتاجها في سنغافورة بدلا من ألمانيا كما نقلت الكثير من الشركات فروعها للعمل في البلدان النامية فشركة (General Instrument) قد زادت من العاملين في فرعها في تايوان إلى (5000) وخفضت عدد العاملين في فرعها في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو (3000) عامل([2]).

وفي (14 تموز 2004) تبنت المفوضية الأوروبية برنامج عمل متكامل(Instrument for pre-accession assistance)(IAP) ضمن مجال التعليم طويل الأمد ، ويمثل هدف (IAP) في الاشتراك في التعليم الطويل الأمد في تطوير المجتمع وجعله مجتمعاً ذا معرفة متقدمة مع أحداث تنمية

([1]) د. عوني محمد فخري التنظيم القانوني للشركات المتعددة الجنسية والعولمة، دار الحكمة ، بغداد ،2002، ط1،ص 165 .

([2]) د. عوني محمد فخري، المصدر السابق ص182-153 .

اقتصادية وتوفير فرص عمل أكثر وأحداث تناسق اجتماعي أكثر كما يهدف البرنامج إلى دعم التكامل والتعاون بين التعليم وأنظمة التدريب داخل المجتمع ليصبح عالماً ذو جودة عالمية([1]).

شكل (2)

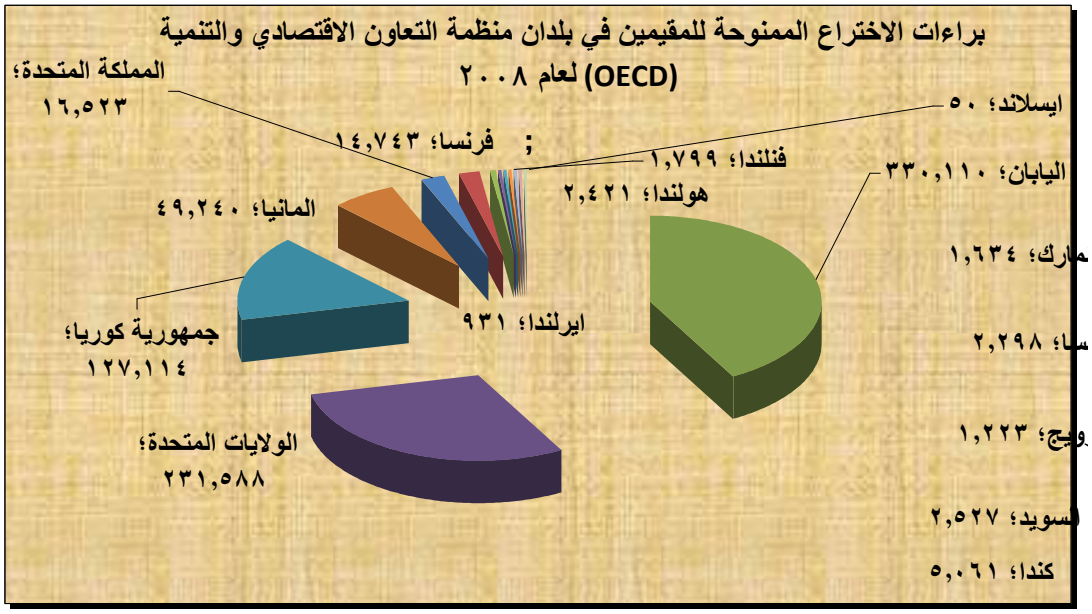

الشكل البياني من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات البنك الدولي

Resource: http://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS/countries

ثالثا: الاعتماد الأكاديمي والمعرفة (Academic accreditation and knowledge)

يرى البنك الدولي أن فجوة المعرفة وليس فجوة الدخل هي المحدد الأساسي لقدرات دول العالم في القرن الحادي والعشرين، وينطلق من تحديد الفجوة المعرفية إلى المؤشرات الآتية ([2]):

1. التعليم من ناحية الكم والنوع وثقافة وجودة مخرجاته.
2. وسائط الإعلام.
3. تكنولوجيا الاتصال.

كما أكدت العديد من الدراسات إن البحث العلمي ساهم بشكل متميز في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي للبلدان التي زادت من نسب إنفاقها على البحث العلمي وهي تدين له بما حققت من إنجازات وكما يظهر في الشكل البياني رقم (3).

([1]) د. عادل مجيد، ترجمة انتصار ،إدارة الجودة في التعليم العالي تجربة جامعة انجل كانجيف، بغداد، مركز البحوث النفسية 2011، ص 28.

([2]) د.عبد الوهاب جودة،، عبد الرؤف الضبع ،، مصدر سابق، ص18-22.

إذ ترى تلك الدراسات إن التقدم الاقتصادي للدولة في القرن الحادي والعشرين سوف يستند إلى قوتها الاقتصادية المنطلقة من الاستخدام الواسع للعلم والتكنولوجيا([1]).

شكل (3)

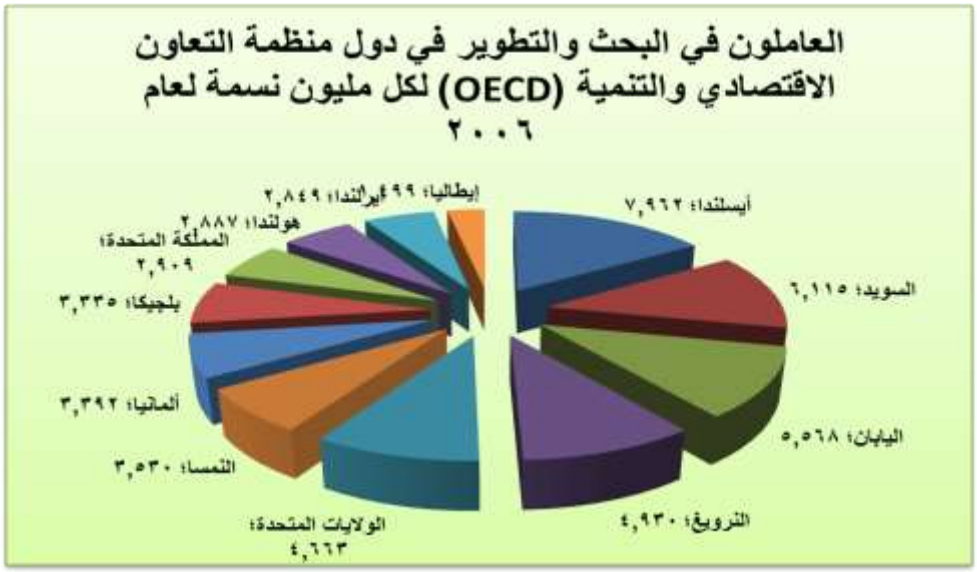

الشكل البياني من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات البنك الدولي

Resource: http://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS:

لذا فان الاستخدام الواسع للتكنولوجيا فتح الباب أمام البشرية في ولوج عصر جديد يبشر بمستوى عال من الرفاهية والنمو الاقتصادي لمصلحة البشر أينما كانوا ،على ان العالم مقسم إلى دول تقود الاكتشافات العلمية والتطورات التكنولوجية وأخرى تابعة في هذا المجال لإخفاقها في مجارات تلك الدول حتى الان ونتيجة للتخلف تحملت كثير من البلدان النامية أعباء التقدم العلمي والتكنولوجي الذي بلغته البلدان الصناعية المتقدمة([2]).

إن تمكين الباحثين في البلدان النامية من استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في أبحاثهم سيساهم في زيادة كفاءتهم ومهاراتهم ومن ثم تقليص الفجوة المعرفية بينهم وبين أقرانهم كما يمكنهم من الاتصال بمراكز البحوث المتقدمة في العالم. لقد أهتمت البلدان الصناعية المتقدمة

([1]) د. انطوان رحمة، نبيلة يوسف، اثر تشريعات التعليم العالي في إنتاجية البحوث العلمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية العدد الثاني 2008،ص 405

([2]) د. محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، عالم المعرفة، العدد 107، الكويت 1986، ص 52

بالإنفاق على البحث والتطوير (R&D) وكما يتضح من خلال نسب العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة إذ يشير الشكل البياني في أعلاه إلى تبوء أيسلندا المرتبة الأولى والسويد ثانيا واليابان ثالثاً والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الرابعة والخامسة على التوالي عالمياً وهو ماساهم في تفوقها في المجال الاقتصادي والتي كانت آثارِه ايجابية على المجتمع وزيادة رفاهيته. فقد أنفقت أيسلندا (2.67%) من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير والسويد (3.70 %) واليابان(3.45%) والنرويج (1.64 %) ثم الولايات المتحدة الأمريكية نحو (2.79%) حسب إحصائيات عام 2008.

يقدر الاقتصاديون أن أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مبني على المعرفة. فقد ازدادت الصناعات المبنية على المعلومات في معظم الدول المتقدمة بالنسبة إلى مجمل الصناعة بشكل ملحوظ بين عام 1970 وعام 1994 ، ويتبين ذلك من زيادتها في صادرات هذه الدول حيث تراوحت هذه الزيادات لتصل إلى 36% في حال اليابان و 37% للولايات المتحدة و 43% في أيرلندا و 32% في المملكة المتحدة .[1]

ففي النرويج 150% مشترك لكل 100 نسمة ونحو 82.5 % يستخدمون الانترنيت 62.7 لكل 100 نسمة يستخدمون الحاسوب وفي الولايات المتحدة الأمريكية 100% يستخدم الناس الهواتف الخلوية مشترك لكل 100 نسمة 76% يستخدمون الانترنيت 79% يستخدمون الحاسوب .[2]

المبحث الثالث: تجربة الاعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية:

أولا. معايير الاعتماد الأكاديمي

(*) النفقات المتعلقة بالبحث والتطوير، وتشمل النفقات الجارية والرأسمالية (بالقطاعين العام والخاص) على الأعمال الإبداعية التي تتم بطريقة منهجية لغرض الارتقاء بالمعارف، بما في ذلك المعارف الإنسانية والثقافية والمجتمعية، واستخدام المعرفة في تطبيقات جديدة. ويغطي البحث والتطوير البحوث الأساسية والتطبيقية وعمليات التطوير التجريبية. المصدر:
http://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS

([1]) د. محمد مراياتي اقتصاد المعرفة ، تكنولوجيا المعلومات والتعريب، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (أسكوا) ، بيروت ، لبنان ، 2007. http ://www.arabcin.net/arabiaall/archive.html

([2]) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2010 ،الثروة الحقيقية للأمم:مسارات إلى التنمية البشرية، الملحق الإحصائي جدول رقم 17 ص 215.

إن الاعتماد الأكاديمي هو وسيلة طوعية لضمان الجودة، إذ إن الجودة استخدمت لأكثر من 100 عاما من قبل المدارس الثانوية والجامعات الأمريكية، كانت بهدف تحقيق التمييز عبر مجموعة من المعايير التعليمية. إن المعايير الأكاديمية تستعمل لوضع أهداف وتقييم الانجاز وقد تكون نتيجة انجاز حالي متحقق في المؤسسة التعليمية وقد يكون أيضا عبارة عن مستويات تضعها أحدى الجهات الخارجية ، أو مستويات إنجاز مؤسسة أخرى يتم اختيارها للمقارنة، وتعد هذه المعايير عقد اجتماعي جديد في المجتمع بصفة عامة حول متطلبات التعليم وتأكيد التوقعات المتفق عليها اجتماعياً، ويجب على المؤسسة التي يتم تقويمها للحصول على الاعتماد المستمر أو المبدئي أن تواصل إثبات تلبيتها لمعايير الشروط العامة للتقديم بحيث يقابل كل شرط مجموعة من المعايير.

إن معايير الاعتماد تحدد من قبل هيئات الاعتماد، وهي تختلف من حيث العدد لكل هيئة، لكن جميعا تشترك في وضع معايير أساسية تعد المرجع لها رغم اختلاف عددها لكن يجب الوفاء بها لنيل أي مؤسسة تعليمية الاعتماد. وهذه المعايير تنحصر في النقاط الآتية وهي كالآتي([1])

المعيار الأول: الرؤية والرسالة MISSION AND PURPOSES يجب أن تمتلك كل مؤسسة رؤية ورسالة تشتق منها أهداف قابلة للتحقق.

المعيار الثاني: التخطيط والتقويم PLANNING AND EVALUATION: للتطوير المستمر لمستوى الانجاز لمضمون الرسالة وأهدافها في المؤسسة التعليمية.

المعيار الثالث: التنظيم والحوكمة([*]) ORGANIZATION AND GOVERNANCE يجب ان تمتلك المؤسسة نظام وهيكل أداري كفء يساهم في نجاحها وتحقيق أهداف المؤسسة.

([1]) شبكة المعلومات الدولية (الإداري) هيئة نيوانغلاند لاعتماد المدارس والكلياتhttp://www.neasc.org (NEASC)

([*]) الحاكمية : وهي القدرة على الحكم وممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لتيسير شؤون المجتمع، وتقوم على إصلاح العناصر الأساسية في بنية المجتمع المتمثلة بالدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والدور الذي يساهم به كل منهما في خدمة المجتمع. المصدر: د. مازن عيسى الشيخ راضي، العولمة والشركات العالمية والأثر المتبادل الشراع والذراع، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد، 4، كانون الأول، بغداد، 2001،ص 98

المعيار الرابع: البرنامج الأكاديمي:THE ACADEMIC PROGRAM تركز المؤسسة الجامعية على مهمة التعليم لطلابها كما إن برامج المؤسسة يجب أن تنسجم مع رسالتها وتعمل على تحقيق أهدافها..

المعيار الخامس : هيئة التدريس FACULTY ويتناول أعضاء هيئة التدريس وقدرتهم في تحقيق مهمة المؤسسة ويشمل كل متطلبات أعضاء هيئة التدريس ومؤهلاتهم وكفاءة الأداء اللازمة لانجاز مهمة وأغراض المؤسسة.

المعيار السادس: الطلابSTUDENTS : يجب ان تحرص المؤسسة التعليمية على تهيئة وتوفير كل الأنشطة والخدمات التي يحتاجها الطالب.

المعيار السابع: المكتبة ومصادر المعلومات LIBRARY AND OTHER INFORMATION RESOURCES إذ يجب توفير كل المستلزمات للطلبة من الخدمات المكتبية والمتطلبات الضرورية لاكتساب المعرفة.

المعيار الثامن: الموارد المادية والتكنولوجية PHYSICAL AND TECHNOLOGICAL RESOURCES: وتشمل توفير الأبنية والمختبرات والمستلزمات الضرورية للعملية التعليمية

المعيار التاسع: الموارد المالية FINANCIAL RESOURCES وتتضمن كل الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة التعليمية وآليات إنفاقها في سبيل تحقيق هدفها.

المعيار العاشر: الإفصاح العام PUBLIC DISCLOSURE يجب ان تمتلك المؤسسة سجلات عن كل النشاطات التي تقوم بها وان تكون في متناول الجمهور لغرض الاطلاع عليها.

المعيار الحادي عشر: النزاهة INTEGRITY تقديم الدليل على نزاهة المؤسسة واستقامتها من خلال الإعلان الواضح والصريح عن أهدافها وقواعدها وقوانينها ونظمها، وإدارتها الجيدة لأموالها والممارسات الأخلاقية في التوظيف والترقية، والتطبيق الدائم للقوانين، والمراقبة والتقويم المستمرين لسلوك المؤسسة وممارساتها للتأكد من انسجامها مع أهدافها المعلنة.

ثانيا، أهداف الاعتماد الأكاديمي

في الولايات المتحدة الأمريكية يهدف الاعتماد الأكاديمي التأكد من أن التعليم المقدم من قبل مؤسسات التعليم العالي يحقق مستويات مقبولة من الجودة وان هيئات الاعتماد، هي التي تتشكل من مؤسسات غير حكومية تراقب وتمنح الاعتماد الأكاديمي ضمن نطاق إقليمي أو وطني، وتقوم بتطوير معايير التقييم وإجراء تقييمات الأقران لتقييم فيما إذا تم الوفاء بمعاييرها من قبل المؤسسات التعليمية أو البرامج التي تعتمدها الهيئة في تقيمها للمؤسسة أو البرامج ([1]) . ومن أبرز الأهداف التي تسعى لتحقيقها المؤسسات التعليمية من خلال حصولها على الاعتماد هي الآتي([2]):

أ. **حماية سمعة المؤسسة التعليمية على المستوى العالمي فيما يتعلق بجودة تعليمها ومستواه ومعاييره.**

ب. **إن حصول المؤسسة على الاعتماد الأكاديمي يمكنها من الحصول على المنح والمساعدات الحكومية كما يدفع بالطلبة الحاصلين على المنح والقروض الحكومية للدراسة فيها، إذ تشترط بعض البلدان كالولايات المتحدة الأمريكية عند المنح الدراسية والقروض الحكومية للطلاب ان يتقدموا للدراسة في المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد كشرط ضروري. في الولايات المتحدة الأمريكية هناك أكثر من (6900) مؤسسة تعليمية وبرنامج لما بعد المرحلة الثانوية معتمدة من قبل هيئات الاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية (3).**

ت. **دقة العمل الإداري في المؤسسة وتطويره نتيجة تحديد المسؤوليات ووضوح الأدوار**

ث. **زيادة كفاءة التعليم ورفع مستوى الأداء للموارد البشرية في المؤسسة**

ج. **رقابة المجتمع للمؤسسة الجامعية ولإرضاء الطلبة وأولياء الأمور.**

ح. **إتاحة الفرصة للطالب في اختيار نوع التعليم الذي يتلاءم وتطلعاته ورغباته.**

خ. **زيادة مستوى الوعي للطلبة وأولياء أمورهم تجاه المؤسسة التعليمية من خلال الالتزام بنظام الجودة**

د. **تحسين جودة المخرجات في المؤسسات الجامعية.**

([1]) وزارة التعليم الأمريكية ،شبكة المعلومات الدولية (الإداري)http://www.ed.gov/admins/finaid/accred/index.html

([2]) للمزيد انظر:

- ([2]) د. حسن مختار حسين، مصدر سابق، ص 189.
- د. عبد الكريم عطا كريم، قسم الجودة والاعتماد الأكاديمي، (http://thiqaruni.org/thi_qar/indx.php

([3]) للمزيد انظر:

- وزارة التربية والتعليم الأمريكية ، المصدر السابق ،http://www.ed.gov/admins/finaid/accred/index.html
- مجلس هيئات الاعتماد الأكاديمي http://www.chea.org/public_info/index.asp#intr

ذ. ان الاعتماد الأكاديمي يمنح المؤسسة التعليمية الاحترام والتقدير المحلي والعالمي.

ر.تيسير عملية انتقال الطلاب بين الجامعات، لانه يقدم دليل على جودة المستوى والمقررات التي حصل عليها الطالب من مؤسسة معتمدة.

ز.تحقيق فرص أفضل للطلاب عند التقدم للالتحاق بالعمل، وكذلك تيسير الحصول على مساعدة جهة العمل لمواصلة الدراسة في مؤسسة أو معهد معتمد.

س. تحقق الحد الأدنى من الشروط والمواصفات من قبل هيئة الاعتماد.

ش. ضمان مستوى جيد من الأداء الأكاديمي والتربوي في البرنامج أو البرامج المقدمة من قبل المؤسسة محل التقييم والاعتماد.

ص. تعريف المجتمع من المستفيدين (الطلاب وأولياء الأمور)، المؤسسات والجهات الرسمية بواقع مؤسسات التربية من حيث كفاءتها ومستواها العلمي.

ض. التحقق من قبل المؤسسات التعليمية بالجوانب الايجابية والسلبية في برامجها، بحيث تحافظ على الايجابيات وتتلافى السلبيات.

ط. يمنح البرامج مرونة تجاه التغيرات في الحقول المعرفية المختلفة ومواكبتها.

ثالثا: هيئات الاعتماد الأمريكية:

إن هيئات الاعتماد لمؤسسات التعليم لمرحلة ما بعد الثانوية في الولايات المتحدة الأمريكية قد شكلت مجلس الاعتماد للتعليم العالي الفيدرالي (CHEA)(Council for Higher Education Accreditation) وهو المجلس الفيدرالي غير الحكومي الذي يقوم بعملية الاعتماد لمؤسسات الاعتماد الأكاديمي الستة التي تغطي كل الولايات المتحدة الأمريكية ([1]):

لقد قضى خبراء التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث سنوات، للمدة من (1993–1996) في آليات إنشاء مجلس الاعتماد الفيدرالي (CHEA) تلك المؤسسة التي من شأنها أن تكرس الاعتماد هيئات الاعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية بدلا من مجلس الاعتماد ما بعد الثانوي (COPA)، الذي كان يعمل منذ عام 1975 حتى عام 1996.

ومنذ الأول من يناير 2005 فإن (USDE) تنشر قاعدة بيانات للمؤسسات التعليمية الجامعي والبرامج المعتمدة من قبل وأجهزة اعتماد الموافقة دولة معترف بها من قبل وزارة التعليم الأمريكية. وان قاعدة البيانات تتضمن قرابة 6900 مؤسسة أكاديمية وبرنامج، كلها معتمدة من قبل منظمات اعتماد معترف بها من قبل وزارة التعليم الأمريكية باعتبارها السلطة التي تشرف على جودة التعليم الجامعي العام وفق القانون الاتحادي الأمريكي لعام 1965للتعليم العالي انظر الشكل رقم (4).

([1]) للمزيد انظر:

- شبكة المعلومات الدولية (الإداري) موقع وزارة التعليم الأمريكية www.ope.ed.gov/accreditation
- شبكة المعلومات الدولية (الإداري) موقع مؤسسة اعتماد مؤسسات الاعتماد الأكاديمي (chea) http://www.chea.org/public_info/index.asp#intro
- شبكة المعلومات الدولية (الإداري) موقع مجلس نيوانغلاند لاعتماد المدارس والكليات http://www.neasc.org **(NEASC)**
- شبكة المعلومات الدولية (الإداري) موقع مجلس ضمان الجودة والاعتماد للمدارس والكليات الجنوبية (SACS CASI) http://sacs.org
- شبكة المعلومات الدولية (الإداري) موقع مجلس اعتماد الغرب للمدارس والكليات WASC http://www.wascweb.org
- شبكة المعلومات الدولية (الإداري) موقع هيئة اعتماد الشمال الوسطى للتعليم العالي(HLC-NCA)
- شبكة المعلومات الدولية (الإداري) موقع WASC http://www.wascweb.org/
- شبكة المعلومات الدولية (الإداري) موقع مجلس اعتماد شمال غرب للجامعات والكليات **(NWCCU)** http://www.northwestaccreditation.org/
- شبكة المعلومات الدولية (الإداري) موقع هيئة ميشيغان التنويم المغناطيسي السريرية (MSCH) http://www.msch.info /

بعض المنظمات ومؤسسات الاعتماد وبرامجها تظهر في كل من قاعدة البيانات CHEA وقاعدة البيانات (USDE) والبعض الاخر قد تظهر في وأحد منهما في CHEA أو في قاعدة بيانات USDE، لذا فإنها تعد مؤسسات معتمدة ومعترف بها ([1]).

شكل(4)

مؤسسات الاعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية

Resource: World Bank – Iraq Fellowship Program in collaboration with the University of Massachusetts, Boston , Washington D.C. Monday 5 November 2012.

إن مؤسسات الاعتماد الأكاديمي التي تمنح الاعتماد الأكاديمي للمدارس والجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، والمعترف بها من قبل مؤسسة الاعتماد الفيدرالية CHEA التي تعتمدها هي الآتية:

1. هيئة نيوانغلاند الاعتماد المدارس والكليات(New England Association of Schools and Colleges)(NEASC) . وتعد تلك الهيئة وأحدة من ستة هيئات اعتماد إقليمية في الولايات المتحدة الأمريكية الاعتماد المدارس والكليات وتطبق أحد عشر معيار لضمان الجودة على المؤسسات التعليمية الراغبة بالحصول على الاعتماد المؤسسي كما أنها هيئة غير حكومية وذات تمويل ذاتي تعتمد في تمويلها على المبالغ التي تحصل عليها من اعتماد المؤسسات التعليمية وتحدد المبالغ التي تقوم بدفعها المؤسسات التعليمية إلى الهيئة على أعداد الطلاب

([1]) شبكة المعلومات الدولية (الإداري) موقع مؤسسة اعتماد مؤسسات الاعتماد الأكاديمي (chea) http://www.chea.org/public_info/index.asp#intro

المنتسبين لتلك المؤسسة كما ان تلك الهيئة معتمدة من قبل مجلس الاعتماد الفيدرالي (Chea) .([1])

2. الهيئة الجنوبية الاعتماد المدارس والكليات ([2]): School Improvement we deliver accreditation services: ,(SACS CASI)

وهي هيئة غير الحكومية تعتمد نحو 8500 من المدارس العامة والخاصة. وهي تعتمد المدارس في المقاطعات وفي 19 دولة، في جميع أنحاء العالم.

في نيسان 2006، فان مجلس اعتماد للكليات والمدارس الجنوبية وجودة المدارس (SACS CASI)، والدراسة الوطنية لتقييم المدارس (NSSE) شكلا معا منظمة وأحدة قوية موحدة متخصصة لجودة التعليم. إذ شكل أكبر مجتمع للتعليم في العالم، يمثل أكثر من 27،000 المدارس العامة والخاصة في جميع أنحاء الولايات المتحدة و 69 دولة حول العالم وتخدم ما يقرب من 15 مليون طالب من الجنسين.

3. هيئة اعتماد الشمال الوسطى الاعتماد المدارس والكليات the North Central Association Commission on Accreditation and School Improvement (NCA CASI) and the Southern Association of Colleges and Schools ([3]) (HLC–NCA) Council on Accreditation

هيئة الشمال الوسطى الاعتماد والمدارس والكليات (NCA) باعتبارها واحدة من ستة مؤسسات اعتماد المؤسسي الاقليمي في الولايات المتحدة . وهي تمنح الاعتماد العضوية في اللجنة للمؤسسات التعليمية ما بعد المرحلة الثانوية في المنطقة الشمالية الوسطى .

([1]) New England Association of Schools and Colleges, Standards for Accreditation Commission on institution of higher education 209 Burlington road, suite 201 , Bedford, MA01730, July, 2011,Pp1.

([2]) شبكة المعلومات الدولية (الإداري) موقع مؤسسة اعتماد مؤسسات الاعتماد الأكاديمي http://www.ncacasi.org/

([3]) شبكة المعلومات الدولية (الإداري) **http://www.ncahlc.org/**

4. الهيئة الغربية الاعتماد المدارس والكليات WASC (Western Association of Schools and Colleges)([1])

إن الهيئة الغربية للمدارس والكليات ((WASC، A تعد واحدة من ست هيئات اعتماد إقليمية الاعتماد المدارس العامة والخاصة والكليات والجامعات في الولايات المتحدة في المنطقة الغربية وهي تغطي المؤسسات في ولاية كاليفورنيا وهاواي والأراضي غوام وساموا الأمريكية، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، جمهورية بالأو، كومنولث جزر ماريانا الشمالية، وحوض المحيط الهادئ، وشرق آسيا، ومناطق المحيط الهادئ وشرق آسيا حيث قد المدارس الأمريكية / الدولية أو الكليات تنطبق عليه للخدمة.

5. جمعية ميشيغان للتنويم المغناطيسي السريرية ([2]): The Michigan Society (MSCH) of Clinical Hypnosis (MSCH

وهي تسعى لتشجيع استخدام التنويم المغناطيسي وقيمه السريرية من خلال المتخصصين المعتمدين للأعمال الصحية الطبية والعقلية والتمسك الصارم بالمعايير الأخلاقية لاستخدام التنويم المغناطيسي وتوفر وتشجع MSCH البرامج التعليمية في تعزيز أخلاقيات التنويم المغناطيسي السريرية والبحوث لتحفيز وتشجيع النشر العلمي. وهم ملتزمون في تعزيز قبول التنويم المغناطيسي كأداة هامة في مجال العلاج النفسي، والطب، وطب الأسنان، وأماكن العلاجية الأخرى.

6. هيئة اعتماد شمال غرب الجامعات والكليات Northwest Accreditation Commission (NWCCU)(NWAC

هيئة الاعتماد لشمال غرب تعمل على توسيع قدرات الموارد وتطوير تقديم الخدمات والاعتماد المؤسسي للجامعات والكليات. ومهمتها تحسين جودة التعليم في جميع أنحاء العالم، من خلال الانضمام مع الهيئة المركزية الشمالية على تطوير الاعتماد ومدرسة (NCA CASI) والهيئة الجنوبية للكليات والمدارس على تطوير الاعتماد المدرسي وللكليات والجامعات

([1]) مصدر سابق http://www.wascweb.org

([2]) شبكة المعلومات الدولية (الإداري) مصدر سابق http://www.msch.info/

(SACS CASI) وإنها تعمل على دعم المدارس والنظم المدرسية التي تلتزم بالتطوير المستمر. تحت هيئة اعتماد NWAC ([1]).

أبرز النتائج التي حققها الاعتماد الأكاديمي في بعض المؤسسات التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية([2]):

خامساً: النتائج المتحققة لاعتماد الجودة:

1. تجربة كلية ديلاوير

أ. ابتدأت الكلية بثلاث مراحل الأولى 1986–1987 قامت بعمل برنامج أكاديمي في مجال إدارة الجودة الشاملة(T.Q.M) في مجالات فرعية بهدف تحسين الخدمة.

ب. المرحلة الثانية 1987–1991 قامت الكلية بتصميم برنامج أكاديمي في مجال الجودة الشاملة يمكن الدارس الحصول على شهادة متخصصة في مجال تكنولوجيا إدارة الجودة الشاملة بعد إتمامه للمتطلبات وقد ساهمت العديد من الشركات في تقديم المساعدة من قبل العديد من الشركات الصناعية في المنطقة

ت. المرحلة الثالثة 1991–1996 حيث تم تطبيق الجودة الشاملة على العملية الأكاديمية وقد شملت تلك المرحلة أعضاء هيئة التدريس المتطوعين وطريقة إعداد المناهج وعملية التدريس وعملية تقويم.

2. جامعة نورث ويست ميسوري

بدأت الجامعة في تبني الجودة عام 1986 ومن ثم طورت الجامعة عام 1991 ثقافتها في الجودة وفي سنة 1994 تقدمت بطلب الحصول على جائزة ميسوري للجودة وفي عام 1997 حصلت على الجائزة بعد استيفائها للمتطلبات لقد كان لتبني هذه الجامعة لثقافة الجودة، أن أسهم كل من هيئة التدريس والطلاب والموظفون في إنتاج قائمة ضمت 200 فكرة تتعلق بالتغيرات الممكنة في الحرم الجامعي وتم اختيار 42 فكرة لتطبيقها مدى سبع سنوات وفي نهاية تلك المدة قامة الجامعة بنجاح بتنفيذ الآتي:

([1]) شبكة المعلومات الدولية (الإداري)www.advanc-ed.org

([2]) د. حسن مختار حسين، مصدر سابق، ص167–171

أ. دمج سبع كليات
ب. إلغاء 34 برنامجاً كانت فيه مشاركة الطلاب دون المستوى المطلوب أو متدنية الجودة
ت. حولت 6% من مخصصات الادارة والخدمات الأكاديمية المساندة في الميزانية إلى التدريس
ث. زادت رواتب أعضاء هيئة التدريس بنسبة 15% دون مستوى نظرائهم في المؤسسات التعليمية المماثلة لها إلى نقطة فوق المعدل
ج. إزالة تراكمات لمشاريع الصيانة غير المنجزة خلال ستة أشهر بعد أن كانت ثمانية عشر شهراً في السابق
ح. حددت الكفاءات الرئيسية التي ينبغي على كل طالب الإلمام بها والمقررات المطلوبة لايصال التعليم.
خ. حولت عجز مقداره مليون دولار إلى احتياطي مقداره 3 مليون دولار.
د. زادت نسبة تسجيل الطلاب بنسبة 26% من القدرة الاستيعابية.
ذ. أقامت أول حرم جامعي الكتروني شامل في الولايات المتحدة الأمريكية
ر. أقامت امتحانا نهائيا شاملا للتخرج في كافة الأقسام الدراسية كافة تقريبا.

3. تطبق إدارة الجودة الشاملة- تجربة مدارس نيوتاون

أ. طبقت الجامعة أنموذجاً تعليمياً يحقق من خلاله الطالب الآتي:
ب. المقدرة على التعلم الذاتي
ت. المقدرة على استيعاب المعرفة وهضم محتويات المنهج الدراسي
ث. تعليم مهارات صنع القرار واتخاذه وحل المشاكل والتفكير الناقد
ج. الاهتمام بالآخرين المحيطين به والعناية بهم
ح. التعرف على أهمية تقدير الذات

الاستنتاجات.

1. لقد ساهم الاعتماد الأكاديمي في النهوض بمؤسسات التعليم في البلدان الصناعية المتقدمة وعدم النظر إلى مؤشر رفع أجور التعليم المفروضة على الطلاب الذي تلجا إليه بعض الجامعات ليشكل دليلا على كفاءة وتطور المؤسسة التعليمية.
2. كما يتضح إن مؤسسات الاعتماد الأكاديمي بمختلف أشكالها ساهمت في تطوير معايرها بما يتلاءم والتطور الحاصل في التعليم في العالم
3. لقد حققت الجامعات والكليات المعتمدة من قبل مؤسسات الاعتماد إنجازات وتطور كبير في العملية التعليمية بما يتناسب وحاجة سوق العمل العالمي من مختلف التخصصات
4. لقد ساهم الاعتماد الأكاديمي من خلال ضمان جودة التعليم في تخفيض الكثير من التكاليف وعملية الهدر في الموارد (المالية والبشرية) من خلال استحداث أقسام وإلغاء أخرى.
5. إن إكتساب الاعتماد الأكاديمي من قبل المؤسسة التعليمية يتطلب منها الاستمرار في التميز عبر المتابعة المستمرة من قبل هيئة الاعتماد وتجديد الاعتماد بشكل دوري يتراوح بين (5–10) سنوات مما يجعلها عرضة للتقييم بشكل مستمر.
6. لقد ساهم الاعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية في توجيه الموارد المالية التي تقدم من قبل الدولة للطلبة سواء بشكل منح أو قروض للانتساب إلى الجامعات والكليات المعتمدة.
7. إن الاعتماد الأكاديمي عزز دور الجامعات في خدمة المجتمع من خلال قيامها بمتابعة عمل خريجي تلك الجامعات في سوق العمل عبر التعرف على مستوى تأهيلهم وحاجة السوق من التخصصات المختلفة.

التوصيات:

1. من الضروري أنشاء مؤسسة اعتماد وطنية تضع معايير وطنية للاعتماد الأكاديمي
2. ضرورة إلزام المؤسسات التعليمية في البدء بعملية وضع الدراسة الذاتية للتعرف على نقاط القوة والضعف لديها وتحديد سقف زمني لإنجازها.
3. توعية المؤسسات التعليمية بأهمية الاعتماد الأكاديمي لضمان جودة العملية التعليمية ولمختلف التخصصات وبما يتلاءم وسوق العمل المحلي والعالمي كون أغلب الاعمال اليوم والتي تخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتم عن بعد وبالتالي فهي تحتاج إلى معرفة ومهارة عالية.
4. نشر ثقافة الجودة في المجتمع كونها عملية لا تقتصر على المؤسسات التعليمية بل تشمل المجتمع بأسره فجودة التعليم ترتبط بجودة المؤسسات في كل المجالات ولكل القطاعات الاقتصادية.
5. ضرورة ربط المؤسسات التعليمية بالمجتمع وحاجة سوق العمل من التخصصات المختلفة التي تتلاءم والتحولات الجارية في العالم نحو مجتمع المعرفة
6. التوعية بأهمية الجودة في التعليم كونها مطلب مجتمعي يساهم في النهوض بقطاع التعليم وعده امتياز وإنجاز للمؤسسة التعليمية التي حققت الاعتماد الأكاديمي ونشر وتعزيز دورها في المجتمع فضلا عن تقديم كل أنواع الدعم لها ليكون ذلك حافزاً للمؤسسات الأخرى

المصادر:

أولا: الكتب والمجلات

1. احمد لمياء محمد ، نظم الجودة ومتطلبات تسويق الخدمات التعليمية، المكتبة المصرية، المنصور، جمهورية مصر العربية، ط1 ،2009.
2. العادلي عادل مجيد ، ترجمة انتصار ،إدارة الجودة في التعليم العالي تجربة جامعة انجل كانجيف، مركز البحوث النفسية 2011.
3. الشيخ راضي، مازن عيسى ، العولمة والشركات العالمية والاثر المتبادل الشراع والذراع، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد، 4، كانون الأول، بغداد، 2001.
4. الغزي فليح حسن . دور التعليم في التنمية الزراعية في العراق، مجلة البحوث الاقتصادية والادارية ، مركز البحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد الأول السنة الخامسة، 1977.
5. الفتلاوي سهيلة محسن كاظم ، الجودة في التعليم المفاهيم، المعايير المواصفات المسؤوليات دار الشروق عمان الأردن، 2008، ط1
6. جودة عبد الوهاب ، عبد الرؤوف الضبع،، أضواء على جودة التعليم الجامعي، العالمية للنشر ، ط1 ، عمان،2009.

7. حسين حسن مختار ، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، شركة دلتا سلطنة عمان مسقط، ط2 2009.

8. حمود خضير كاظم ، إدارة الجودة الشاملة ، دار المسيرة للنشر، عمان، الاردن، ط1، 2009 .

9. رحمة أنطوان ، نبيلة يوسف، اثر تشريعات التعليم العالي في إنتاجية البحوث العلمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية العدد الثاني ،2008.

10. زايد احمد عبد الله: البحث العلمي والتنمية البشرية ورد في أضواء على جودة التعليم الجامعي، عمان، الأردن ط1 ،2009.

11. سعيد، محمد السيد ، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، عالم المعرفة، العدد 107، الكويت 1986

12. فخري عوني محمد، التنظيم القانوني للشركات المتعددة الجنسية والعولمة، دار الحكمة ، بغداد ،2002، ط1.

13. New England Association of Schools and Colleges, Standards for Accreditation Commission on institution of higher education 209 Burlington road, suite 201 , Bedford, MA01730, July, 201.

14. World Bank – Iraq Fellowship Program in collaboration with the University of Massachusetts, Boston , Washington D.C. Monday 5 November 2012.

15.

ثانيا: التقارير

1. تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2012 ط1، باريس فرنسا، 2012

2. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ، خلق فرص للأجيال القادمة، برنامج الامم المتحدة الإنمائي(UNDP) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،2002، أيقونات للخدمات المطبعية، الأردن.

3. محمد مراياتي اقتصاد المعرفة ، تكنولوجيا المعلومات والتعريب، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (أسكوا) ، بيروت ، لبنان ، 2007 http ://www.arabcin.net/arabiaall/archive.html

4. تقرير التنمية البشرية لعام 2010 ،الثروة الحقيقية للأمم:مسارات إلى التنمية البشرية، الملحق الإحصائي

ثالثا: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

1. هيئة اعتماد كليات إدارة الأعمال http://www.aacsb.edu/accreditation/
2. البنك الدولي http://data.albankaldawli.org/indicator/SE.XPD.TOTL.GD.ZS
3. هيئة اعتماد كليات برامج الهندسة http://www.abet.org/accreditation/
4. قاعدة بيانات البنك الدولي:

http://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS/countries :

http://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS:

5. وزارة التعليم الأمريكية ،http://www.ed.gov/admins/finaid/accred/index.html
6. عبد الكريم عطا كريم، قسم الجودة والاعتماد الأكاديمي، (http://thiqaruni.org/thi_qar/indx.php
7. موقع الاعتماد الأكاديمي لوزارة التعليم الأمريكية www.ope.ed.gov/accreditation
8. المجلس الفيدرالي لمؤسسات الاعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية (chea) http://www.chea.org/public_info/index.asp#intro
9. مجلس نيوانغلاند الاعتماد المدارس والكليات http://www.neasc.org (NEASC)
10. مجلس ضمان الجودة والاعتماد للمدارس والكليات الجنوبية (SACS CASI) http://sacs.org
11. مجلس اعتماد الغرب للمدارس والكليات http://www.wascweb.org WASC /
12. هيئة اعتماد الشمال الوسطى للتعليم العالي(HLC-NCA)

http://www.wascweb.org WASC/

13. مجلس اعتماد شمال غرب للجامعات والكليات (NWCCU)

http://www.northwestaccreditation.org/

14. هيئة ميشيغان للتنويم المغناطيسي السريرية (MSCH) http://www.msch.info /